

لاباس بها اذ لم تغير لانها ماتت بسبب حادث وعن الج
يوسف قال لا باس باستعمال ما يتخذ من شعير خنزير الماء كالسبط
وغيرها لان عندنا حيوان البحر الذي لا يؤكل طاهر فلا
باس بالانتفاع به وفي مختصر المحيط ولو القى سمكة في حب
او مضيق حتى ماتت تحمل وكذا لو اخذها فربطها في الماء
فماتت تؤكل وكذا اذا ماتت في الشبكة ان كان يمكنها ان
تخرج منها لا تحمل ولا فتحم وكذا لو اكلت شيئا القاه في الماء
فماتت منه وذلك معلوم وجيد نصف سمكة في الماء تحمل
سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض ميتة ان كان
الراس خارج الماء اكل وان كان في الماء ان كان ما على الارض
النصف او اقل لم تؤكل والافتوكل وفي القنية الرس سمكة
في ماء نجس فكبرت فيه فلا باس باكلها للحال وجيد سمكة
مجردة ميتة في البحر طافية وفي الاحكام لو رمى صيدا
معا ومتعاقبا واصاباه معا فهو لهما وحل وان رمى
معا فسبق احدهما فهو له وحل ولو ارسل بانيا فاخذ
الصيد واسكبه مجلبه ولم يتخذه فقتله البارئ الثاني والصيد
للتاني وحل ولو رمى سهما الى صيد ورمى رجل اخر فاصاب
السهم الثاني السهم الاول وامضاه حتى اصاب الصيد وقتله

بما

٢٢٤
جرحا ان كان السهم الاول بحال يعلم انه لا يبلغ الصيد
بدون الثاني فالصيد للتاني لانه الاخذ حتى لو كان الثاني
مجوسيا او محرما لا يجل وان كان السهم الاول بحال يبلغ
الصيد بدون السهم الثاني فالصيد للاول لانه سبق في
الاخذ وهو كما في نفسه فان كان الثاني مجوسيا او محرما
لا يجل استحسانا لانه اوجب زيادة قوة في الاول فاوجب
الحرمه احتياطا مجوسى رمى صيدا وارسل كلبه فاقبل
الصيدها وراى سهمه او كلبه فرماه مسلم وارسل كلبه
عليه فقتله قبل وقوع سهم المجوسى على الارض وقبل جوع
كلبه كره لان فعل المجوسى اعانة لانه لو لافعله لما قدر
المسلم على صيده بهذا الرمي والشركة توجب الحرمه اما
اذا كان فعل ذلك بعد وقوع سهم المجوسى على الارض وبعد
رجوع كلبه لا يكره لان فعل المجوسى لم يبق حال رمي المسلم
او رساله والله الموفق كتاب الذبايح في الاختيار شرع
المختار الذكاة نوعان اختيارية وهي الذبح في الحلق واللبه
قال صلى الله عليه وسلم الذكاة بين اللبنة واللجين اى موضع
الذكاة وهي قطع عروق معلومة واضطرارية وهي الجرح
في اى موضع اتفق وهي مشروعة حالة العجز عن الاختيارية